دور الاستثمارات العربيـة البينية في تحقيق التنمية الاقتصادية وبناء تكامل اقتصادي عربـي

أ: بلواضح عبد العزيز

جامعة زيان عاشور بالجلفة

يعد العالم اليوم عالم التكتلات الاقتصادية العملاقة، مهما اختلفت الأفكار و وجهات النظر بين الأمم،في الوقت الذي لا يزال فيه وطننا العربي بعيدا كل البعد عن إنجاح التكامل الاقتصادي العربي،على الرغم منتوفره على كل المقومات اللازمة لقيام ونجاح التكتلات الاقتصادية المشتركة القادرة على الصمود والمنافسة والاستمرارية...

إن الإمكانيات القطرية مهما اتسعت تبقى عاجزة عن الإيفاء بكل مستلزمات التطور والنمو خاصة في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية الواسعة والمتسارعة والمنافسة في إطار توجهات العولمة الاقتصادية.لذلك يبرز التكامل الاقتصادي العربي كوسيلة أساسية لابد منها لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في ظل التباين بين الدول العربية فيما يخص الإمكانيات البشرية والموارد الطبيعية لتكون أساس التكتل، ومنه تكون مدخل لتحقيق تكامل اقتصادي عربي.

وعليه يمكن صياغة التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن أن تكون الاستثمارات العربية البينية أداة للتنمية الاقتصادية و وسيلة للتكامل الاقتصادي العربي، في ظل التطورات و التغيرات الإقليمية الجديدة على الوطن العربي؟

وللإجابة على هذا التساؤل نتطرق إلى العناصر التالية :

أولاً: مفهوم الاستثمارات العربية البينية وعوامل تدفقها وانسيابها.

ثانيا: أهمية الاستثمارات العربية البينية ودورها في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي.

ثالثا: واقع الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي.

رابعا: واقع الاستثمارات العربية – العربية (البينية) وجهود التكامل الاقتصادي العربي.

خامسا: آليات تنشيط الاستثمارات العربية البينية كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي.

ولذلك نستخدم في هذه الدراسة المنهج التحليلي، وذلك لعرض وتحليل المعطيات الخاصة بموضوع التكامل الاقتصادي العربي والإشارة إلى أهمية الاستثمارات العربية البينية من خلال واقع اقتصادات الأقطار العربية كلا على حدى من جهة، ومن جهة أخرى نستخدم المنهج الوصفي لتقديم حالة الاقتصادات العربية وآليات تنشيط الاستثمارات بها للدفع نحو تكامل اقتصادي عربي مستقبلا.

مقدمة:

يعد العالم اليوم عالم التكتلات الاقتصادية العملاقة، واحتكار للموارد الاقتصادية والتكنولوجية ورأس المال وغيرها، في الوقت الذي لا يزال فيه وطننا العربي بعيداً كل البعد عن إنجاح التكتلات الاقتصادية العربية و الوصول إلى تكامل اقتصادي عربي، على الرغم من توفر كل المقومات اللازمة لقيام ونجاح التكتلات الاقتصادية المشتركة القادرة على الصمود، والمنافسة، والاستمرارية وغزوالأسواق العالمية.

إن الإمكانيات القطرية مهما اتسعت تبقى عاجزة للإيفاء بكل مستلزمات التطوروالنموخاصة في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية الواسعة والمتسارعة والمنافسة في إطار توجهات العولمة. لذلك يبرز التكامل الاقتصادي العربي كوسيلة أساسية لابد منها لتحقيق نهضة الأمة العربية، وتطورها وبنائها الحضاري إن لم يكن الوسيلة التي لابد منها للوصول إلى ذلك، إذ أن التنمية بجوانبها الشاملة لا يمكن تحقيقها إلا في إطارها العربي، وبخاصة في الوقت الحاضر الذي يشهد اتجاهاً واسعاً للتكامل، والتكتلات الاقتصادية، والسياسية الكبيرة بمثل الاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ومجموعة دول جنوب شرق آسيا (ASIAN)، فضلاً عن تكتلات جهوية عديدة (أكثر من 40 تكتلا) منتشرة بين دول القارات الخمس...

وأهم ما يلاحظ عن كل هذه التكتلات هوأنه بقدر ما كان العمل الاستثماري المباشر ناجحاً في أحد هذه التكتلات بقدر ما برهن ذلك على قوته سواء من حيث تنظيمه أومن حيث تطوره من وضع إلى وضع أكثر تطوراً. ولعل أصدق مثال يمكن تقديمه عن ذلك هومثال الاتحاد الأوروبي الذي انطلق في نشأته مع معاهدة سنة 1951 المتضمنة إنشاء المجموعة الأوروبية للحديد والفحم، وهوتكتل مضمونه مضمون اقتصادي استثماري، والذي تطور بفعل ترقية التعاون الاقتصادي الأوروبي البيني الذي بلغ تجاريا حوالي 70 % من التجارة الخارجية لدول الاتحاد إلى إبرام معاهدة ماستريخت (MASTRICHT) في 7 فبراير 1992 التي عرفت إنشاء الاتحاد في أعلى مفهومه السياسي.

لذلك تبرز الاستثمارات البينية العربية بوصفها مدخلاً أساسياً من مداخل التكامل الاقتصادي العربي، إن لم تكن المدخل الأكثر أهمية، لأنها تناسب الدول العربية التي تحتاج لإقامة القدرة الإنتاجية، والتي لا يناسبها مدخل تحرير التجارة بسبب ضعف الإنتاج نتيجة ضعف قدراتها الإنتاجية، ولأن مقومات هذه الاستثمارات وسبل تنشيطها متاحة ويمكن توفيرها، والتي يقف على رأسها توفر الموارد لتمويل عملية الاستثمارات البينيةلذلك فإن البحث يحاول تناول ذلك من خلال ما يأتي:

أولاً : مفهوم الاستثمارات العربية البينية وعوامل تدفقها وانسيابها.

ثانيا : أهمية الاستثمارات العربية البينية ودورها في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي.

ثالثا : واقع الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي.

رابعا : واقع الاستثمارات العربية – العربية (البينية) وجهود التكامل الاقتصادي العربي.

خامسا : آليات تنشيط الاستثمارات العربية البينية كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي.

أولاً: مفهوم الاستثمارات العربية البينية وعوامل تدفقها وانسيابها

يمكن تعريف الاستثمارات العربية البينية بأنها « تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية من خارج الدولة العربية المضيفة توظف في مشاريع استثمارية خاصة أوعامة أومختلطة تدار على أسس تجارية.

وتتحكم في تدفق وانسياب الاستثمارات العربية من دولة عربية إلى أخرى ثلاثة عوامل أساسية وهي على النحو الآتي[1]:

1- **مدى توفر فرص جيدة للاستثمار** : حيث يتوقع من مثل هذه الفرص أن تحقق عائداً مجزياً يفوق ما قد تحققه الفرص البديلة في دول أخرى أوقطاعات أخرى ويتطلب ذلك ثبوت جدوى المشروع من كل جوانبه الفنية، المالية، الإدارية والتسويقية.

2- **مدى توفر مناخ الاستثمار المناسب** : كما تقدم يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة عربية ما أوقطاع معين، وتعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها، ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة أوطاردة لرأس المال ويمكن تلخيص أهمها من وجهة نظر الاستثمار الوافد في العناصر الآتية: الظروف السياسية، الأوضاع الاقتصادية، الأوضاع الاجتماعية، النواحي القانونية والتشريعية، النواحي المؤسسية والإجرائية.

3- **تقييم المخاطر غير التجارية في الدولة المضيفة** : يقصد بالمخاطر غير التجارية عموماً تلك المخاطر التي تنتج عادة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة المضيفة للاستثمار وتتصل بالأوضاع السياسية، الاقتصادية والأمنية العامة وتخرج في طبيعتها عن إرادة المستثمر الذي لا يمكنه في الغالب التأثير عليها أوتجنب آثارها وانعكاساتها على مشروعه الاستثماري ويمكن تقسيم المخاطر الغير تجارية على مجموعتين هما على النحوالآتي:

مجموعة المخاطر السياسية التقليدية: يأتي في مقدمة هذه المجموعة من المخاطر: مخاطر التأميم، المصادرة، الحروب، الاضطرابات العامة وما في حكم ذلك، هذا فضلاً عن عدم التمكن من تحويل رأس المال المستثمر والأرباح المحققة إلى خارج الدولة المضيفة بعملة قابلة للتحويل.

مجموعة المخاطر التنظيمية : ويأتي في مقدمتها الأضرار التي تصيب بعض فئات المستثمرين بسبب تطبيق تشريعات أوقرارات حكومية سواء أكانت على مستوى الاقتصاد المحلي بصورة عامة أوعلى مستوى قطاع معين أومشروع محدد وتشمل على سبيل المثال لا الحصر الآتي: التسعير، ومخاطر التراخيص ولاسيما منها تراخيص البيئة والسلامة.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول العربية قد سنت قوانين لتشجيع وتنظيم الاستثمار وتنص غالبية هذه التشريعات على ضمانات لرأس المال العربي المستثمر ضد التأميم، المصادرة، الاستيلاء أوالحجز، إلا إذا تقرر ذلك لأسباب تتعلق بالصالح العام وأن يكون ذلك بموجب قانون أوبناء على حكم قضائي وعادة ما تنص تلك التشريعات على وجوب أن يكون هناك تعويض عادل مع السماح بتحويل قيمته إلى الخارج إذا كان ذلك المبلغ قد سبق تحويله من الخارج إلى الدولة المضيفة وفقاً لأحكام النقد وأنظمته السائدة في الدولة المضيفة، كما تنص عادة على أن تكفل الدولة المضيفة تحويل صافي الأرباح الناتجة عن استثمار رأس المال وكذلك إعادة تصدير رأس المال المستثمر في حالة تصفية المشروع بنفس العملة التي استورد بها.

ثانيا: أهمية الاستثمارات العربية البينية و دورها في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي[2]:

تبرز أهمية الاستثمارات العربية البينية في التنمية بشكل واضح في ظل ظروف التخلف وضعف القاعدة الإنتاجية في الوطن العربي والاعتماد الواسع في إقامتها وتشغيلها وتوسيعها على الخارج، فضلاً عن اعتماد العديد منها في تصريف إنتاجها على الخارج، حيث تعد الاستثمارات العربية البينية من أبرز المجالات حيوية وأهمية في إطار التكامل العربي لأنه يصيب في تحقيق الهدف الأساسي للتكامل العربي المتمثل بتحقيق التنمية الاقتصادية العربية، بما توفره من حلول لمختلف المشاكل التنموية القطرية التي يعرفها العالم العربي.

وتتضح أهمية هذه الاستثمارات من خلال[3]:

أ- أهمية الاستثمارات العربية البينية في التنمية العربية : ترجع أهمية الاستثمارات العربية البينية لما تقدمه من خدمات للتنمية العربية وتخفيف أعبائها "عبء الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات" على دول

العجز العربية من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية، في الوقت الذي يمثل فيه انسيابها فضلاً عن حجم الموارد الحقيقية المتاحة للاستخدام في الاقتصاديات المضيفة لها، فإنها تتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية فقد يترتب عنها تشغيل موارد كانت عاطلة كما قد تؤدي إلى رفع إنتاجية الموارد المستخدمة فعلا.

وتتميز الاستثمارات العربية البينية عن غيرها من مصادر التمويل الخارجي الأخرى في الآتي:

- انعدام الاشتراطية التي أصبحت تلازم المساعدات الرسمية والتي قد تكون غير ملائمة مع نمط التنمية الاقتصادية المستهدف.
- أنها غير منشأة للمديونية.
- عدم استخدام الأرباح المتولدة عنها في رفع معدل التراكم الرأسمالي المحلي في القطاعات الأخرى.
- الأعباء التي تفرضها إعادة تحويل الأرباح على ميزان العملياتالخارجية.

ب- الاستثمارات العربية البينية كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي

لقد انصبت معظم جهود التكامل بين التكتلات الاقتصادية للدول النامية بقاراتها الثلاث (آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية) على تحقيق التكامل في مجالات العلاقات التجارية، كما تركزت جهود التكامل العربي في معظمها في المجال السياسي والعسكري وإهمال للدور الاقتصادي والاستثماري في تجسيد التكامل، في حين أن واقع اقتصاديات هذه الدول الذي يتسم بضعف درجة التطور لا ينسجم وذلك خاصة وأن ما تحتاجه هذه الدول في تكاملها هوإقامة القاعدة الإنتاجية التي هي بأمس الحاجة إليها والتي تقوم على أساسها العلاقات التجارية والوحدة السياسية والعسكرية لاحقاً، إذ بدون ذلك لا يمكن توسيع التبادل التجاري بين هذه الدول لأن قدراتها الإنتاجية لا توفر منتجات يمكن الاتجار بها بشكل واسع ولذلك يبقى مدخلاً ضعيف الأثر ومحدود الأهمية وعرضة للتخلي عنه لأبسط الأسباب نتيجة لذلك. ولهذا يبرز التكامل في مجال إقامة القاعدة الإنتاجية وتشغيلها وتوسيعها هوالمدخل الأساسي في التكامل بين الأقطار النامية بما في ذلك الأقطار العربية، ويعد الاستثمار الإنتاجي العامل الأساسي الحاسم في توفير القاعدة الإنتاجية ونموها، وهذا ما يؤدي إلى ضرورة التأكيد على التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي كمدخل أساسي وحاسم للتكامل العربي في المجالات الأخرى...

ثالثا: واقع الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي:

هجرة الأموال والعقول العربية خارج الوطن العربي هي أحد العناوين المعقدة والمهمة التي استفحل أمرها في العقدين الماضيين لأسباب عديدة في مقدمتها أسباب ذاتية داخلية.فتشير الإحصائيات والأرقام المحزنة والمؤلمة إلى وجود أكثر من مليون خبير عربي مهاجر وما يزيد عن 1300 مليار دولار أمريكي من الأموال العربية المهاجرة.

وتشير الإحصائيات إلى أن حجم الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي خلال الفترة 1974- 1995 قد قدرت بنحو670 مليار دولار، وقد قدرت الاستثمارات داخل الدول العربية بنحو12 مليار دولار. وبذلك تكون النسبة 1،56 بمعنى أن كل دولار يستثمر داخل الوطن العربي يقابله 56 دولار يستثمر خارج الوطن العربي.

وفي المقابل بلغ حجم الديون العربية الخارجية حوالي 156 مليار دولار. وهذا يعني أن الأموال العربية تودع في الخارج، ثم تستدين الدول العربية المحتاجة من تلك الدول والمؤسسات الدولية المالية لتمويل احتياجاتها، وبشروط قاسية في أكثر الأحيان.

وتكمن أسباب هجرة رؤوس الأموال العربية خارج الوطن العربي في عدة أسباب وعوامل أهمها:

1- ضعف الاستراتيجيات الوطنية أوالقومية في استيعاب الفوائض المالية العربية، واستخدام هذه الفوائض في تطوير البنى الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية.

2- معظم دول الخليج العربي (أصحاب الفوائض المالية) يعتمدون بشكل كامل على استيراد السلع والخدمات الاستهلاكية الكمالية من الخارج بسبب ضعف الصناعة في هذه الدول التي اقتصرت معظمها على الصناعات المحلية الخفيفة، وعلى صناعات السلع المعدة للاستهلاك المباشر. فضلاً عن أن اقتصاديات هذه الأقطار هي اقتصاديات وحيدة الجانب (اعتمادها الرئيسي على النفط الخام وتصديره للخارج)، وكذلك صغر حجم السوق المحلي.

3- يعزو المستثمرون العرب أسباب استثماراتهم خارج الوطن العربي لأسباب واعتبارات أمنية وغيرها من الاعتبارات المقيدة لغرض الاستثمار داخل الوطن العربي علماً بأن المادة (18) من قانون المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تعمل على تأمين المستثمر العربي بتعويضه تعويضاً مناسباً عن الخسائر الناجمة عن مخاطر غير تجارية.

4- تعتبر الأسواق المالية حافزاً مشجعاً لجذب المستثمرين لاستثمار أموالهم في الدول المتوفرة فيها أسواق مالية، بحيث تحقق هذه الأسواق أكبر عائد ممكن.

وعلى الرغم من تطور بعض الأسواق المالية العربية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن المال العربي ظل يبحث عن أسواق مالية خارجية مضمونة بعيدة عن المجازفة والمخاطرة في الأسواق العربية، ومن هذا المنطلق فإن تطوير وتوسيع الأسواق المالية العربية يعتبر من العوامل الجاذبة لرؤوس الأموال العربية واستثمارها وتوطينها في الوطن العربي.

وبعد أحداث 11 سبتمبر من العام 2001 وما تبعها من تداعيات على الساحة العربية والعالمية، بدأت معاناة رؤوس الأموال العربية المهاجرة إلى أمريكا من خلال إجراءات متعددة ضد شخصيات ورجال أعمال ومؤسسات وشركات عربية، وعليه انتشرت إشاعات وتوقعات بعودة رؤوس الأموال العربية المهاجرة للدول العربية.

رابعاً: واقع الاستثمارات العربية – العربية (البينية) وجهود التكامل الاقتصادي العربي

يشهد العالم اليوم تكتلات اقتصادية عملاقة، واحتكار للموارد الاقتصادية والبشرية والتكنولوجية، ورأس المال وغيرها، في الوقت الذي لا يزال فيه وطننا العربي بعيداً كل البعد عن إنجاح التكتلات الاقتصادية العربية كالتكامل الاقتصادي العربي أوالتعاون المشترك، على الرغم من توفره على كل المقومات اللازمة لقيام ونجاح التكتلات الاقتصادية العربية المشتركة القادرة على الصمود، والمنافسة، والاستمرارية.

أ- الإمكانات وواقع الاستثمارات العربية البينية

يمتلك الوطن العربي إمكانات ضخمة سواء أكانت بشرية أو طبيعية أومالية، وكلها تمثل مقومات إقصادية تدعم التكامل في مجال الاستثمار، وذلك في حالة استخدامها بشكل كفء وباتجاهات تتيح التوسع في إقامة الاستثمارات البينية والنشاطات المرتبة بتوفير مستلزمات عملها والطلب على منتجاتها. هذه المقومات يمكن إيجازها في الآتي[4]:

- تحتل مساحة الوطن العربي 10.2 % من مساحة الأرض.
- عدد سكان البلدان العربية نحو310 مليون نسمة بقوة عاملة نحو81 مليون شخص كثير منهم عمال مؤهلون أوفنيون، يوجد عدد معتبر منهم في حالة الهجرة.
- نسبة فائض الادخار على الاستثمار، خصوصاً في البلدان العربية النفطية هو35%.

- قيمة رؤوس الأموال العربية المهجرة تتراوح بين 300 إلى 500 مليار دولار أمريكي.
- تتوفر البلدان العربية على موارد مائية متاحة معتبرة.
- لأغلب البلدان العربية نوافذ على البحر.
- تنوع طبيعي وحضاري كبير يؤهل البلدان العربية لرواج الصناعة السياحية... ، فرغم توفر هذه الشروط الطبيعية والاقتصادية والمالية والبشرية إلا أن الاستفادة منها في الاستثمار قطرياً وفي التعاون البيني العربي ضعيفة ويتجلى ذلك من خلال هذه التوضيحات:

- معدل الاستثمارات العربية هو نحو24% من ناتجها الداخلي الإجمالي. وهو أقل من المتوسط العالمي للدول ذات الدخل المتوسط الذي يقارب26% والذي يرتفع إلى نحو46% في اليابان.
- تمثل الاستثمارات العربية نحو3/1 ما تستثمره في البلدان النامية حيث أن حجمها السنوي أقل من 5 مليار دولار أمريكي.
- يغلب على توظيف رؤوس الأموال العربية في التعاون البيني طابع الإعانات الحكومية الثنائية لدعم الميزانيات العمومية. وهي تشكل نسبة تتراوح بين 85 إلى 90%.
- حصة المؤسسات المالية العربية من هذه الاستثمارات تتراوح بين 450 و700 مليون دولار في السنة أي نحو10 إلى 15% من مجموع رؤوس الأموال العربية الموظفة بينياً ولا يستفيد منها القطاع الخاص العربي إلا نسبة قليلة.

فالنتيجة هي أنه رغم هذه الإمكانات إلا أن الاستثمارات العربية البينية ضعيفة، وبالتالي ضعيفة التأثير في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي.

ب- جهود التكامل الاقتصادي العربي في مجال التنمية الاستثمارية

على عكس ما هو جارٍ في التكتلات الدولية (الاتحاد الأوربي، منطقة التجارة الـحرة لأمريكا الشمالية NAFTAومجموعة دول جنوب شرق آسيا ASIAN) من نجاحات متواصلة نجد أن مصير البلدان العربية إلى التجمع، تحت أي شكل من أشكال التجمعات المعروفة مثل: منطقة التجارة الحرة، أوالاتحاد الجمركي، أوالسوق العربية المشتركة، أوالاتحاد الاقتصادي...، مازالت مجرد مشاعر تراود أحلام وطموحات زعماء العرب وذلك منذ إنشاء جامعة الدول العربية.

ولعل مرد هذا الفشل راجع إلى عاملين أساسيين: من جهة غلبة العامل السياسي على العامل المصلحي الاقتصادي في كل جهود التكامل والتكتل العربي، مما جعل المؤثرات الذاتية (السياسية) المعرضة كثيرا للتقلبات تهيمن على المؤثرات الموضوعية (الاقتصادية) ومن جهة أخرى لأن تفعيل عامل الاستثمارات العربية البينية في بناء هذا التكامل ضعيف.

ولعل من أهم الجهود القومية للتكامل العربي في مجال الاستثمار هوإنشاء المنطقة الاستثمارية العربية التي أقرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقراره رقم 1150/د 73 بتاريخ 2001/6/7 وهي عبارة عن استراتيجية للتكامل الاقتصادي العربي تعمل على تحقيق عدد من الأنشطة والبرامج من ضمنها استكمال منطقة التجارة الحرة العربية وإقامة اتحاد جمركي عربي وإقامة منطقة استثمارية عربية ومنطقة تكنولوجية عربية ومنطقة مواطنة عربية. وتستهدف المنطقة الاستثمارية العربية جعل الوطن العربي منطقة جاذبة للاستثمار الوطني والعربي والأجنبي على حد سواء. ويقوم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتشكيل لجنة من رؤساء أجهزة

الاستثمار لتقوم بإجراء الدراسات وإعداد المقترحات التي تصدر بموجبها قرارات بالإجراءات والبرامج التي يجري التوصل إليها والتي تشمل:

- برنامج للتنسيق والتسيير؛
- برنامج للتعريف والترويج؛
- برنامج لتحرير الاستثمار؛
- برنامج لضمان الاستثمار وتسوية منازعاته؛
- برنامج لتطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها؛
- برنامج لتحقيق الترابط مع مراحل التكامل النقدي...

كما إن الجهود القطرية للتكامل الاقتصادي العربي لا تختلف كثيراً إن لم نقل إنها أسوأ من الجهود القومية للتكامل العربي، حيث سعت الدول العربية في أواخر القرن الماضي وخاصة في العقد الأخير منه، وعلى اختلاف توجهاتها السياسية والاقتصادية، إلى التوجه بشكل فردي نحو تحسين مناخ الاستثمار فيها في إطار سعيها الحثيث لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية، إلا أن الغالب على هذه السياسات الاستثمارية القطرية هو هيمنة التقارب والتوجه نحو اجتذاب الرأسمال الغربي (الشراكة الأورومتوسطية...) وتهميش أو تناسي سياسات خاصة بالرأسمال العربي والتقارب الاستثماري العربي...

خامسا: آليات تنشيط الاستثمارات العربية البينية كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي

إن تفعيل العمل الاستثماري المشترك كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي يجب أن ينبثق أولاً من إرادة سياسية عربية صادقة، ثم بإيجاد وإنشاء مؤسسات عربية مشتركة للاستثمار التي تعمل على إقامة هيكل اقتصادي متماسك من خلال العلاقات التي تربط أجزاء هذا الهيكل وتسهم في تحفيز الاستثمارات، وتشغيلها، وتوسيع الطاقة الاستيعابية، التي تدفع نحوالمزيد من الاستثمار عن طريق توفير إمكانيات إقامتـه، وهذا في ظل شروط تسمح أيضا للبلدان العربية أن تحتك بالشركات المتعددة الجنسيات كعلاقة شركة بشركة أخرى مستقلة أوعلاقات تعاون، وشراكة قائمة على المصالح الاقتصادية، مما يسمح بتنمية المعارف التقنية، والتكنولوجية للشركات العربية، وعلى تفعيل دورها في التقريب بين السياسات الاقتصادية العربية، وتهيئة ظروف حسنة لعمل اقتصادي وسياسي عربي مشترك فضلاً عن آليات أخرى التي تتصل بما سبق، وأهمها ما يلي[5]:

1. اعتماد استراتيجيات إنمائية عربية قطرية وقومية تسمح وتشجع على توظيف رؤوس الأموال العربية محلياً بدلاً من تهجيرها إلى البلدان الصناعية، مع تشجيع توظيف هذه الأموال في مشاريع إنمائية خصوصاً منها الإنتاجية في القطاعين العام والخاص بدلاً من تمركزها في دعم الميزانيات العمومية للحكومات.

2. تشجيع فتح مؤسسات مصرفية ومالية أوفروع لها بين البلدان العربية بهدف ترقية الاستثمارات العربية القطرية والبينية، مع الاهتمام بتنمية الأسواق المالية القطرية، التي تتميز بالضعف لأن نسبة أموال المساهمين الاقتصاديين العرب خصوصاً من القطاع الخاص تمثل 10% من الناتج الداخلي الخام مقابل 30% في البلدان النامية و60% في البلدان الصناعية.

3. الاستمرار في تحسن بيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار في البلدان العربية، مع التركيز في قوانين الاستثمار لمختلف الأقطار العربية على منح للمستثمرين العرب الحوافز والتشجيعات التي يمنحها كل قطر لرعاياه نفسها بهدف اجتذاب الاستثمارات العربية البينية وتشجيعها، والعمل في أقرب وقت ممكن على إزالة

العقبات الإدارية وتطوير التشريعات الناظمة لهذه العملية، وتحسين كفاءة وقدرات الأجهزة المشرفة على نشاط الاستثمار فيها، والسعي لخلق فرص استثمارية جديدة تشجع على عودة سريعة للاستثمارات العربية في الخارج.

4. ضرورة التركيز على إقامة صناعة متكاملة الحلقات ذاتياً، وذلك باعتماد أسلوب التعاقدات الصناعية الجزئية فيما بين البلدان العربية كأسلوب في التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي من خلال تصنيع المكونات والأجزاء في عدد من البلدان العربية التي تتوفر لديها الإمكانية والقدرة التنافسية على ذلك. باعتبار أن مثل هذا الأسلوب من شأنه أن يعزز روابط التكامل والتشابك الاقتصادي والصناعي بين البلدان العربية ويعزز من القدرة التنافسية للمنتجات التي تتم وفق هذا التصور.

5. إدماج القطاع الخاص في البلدان العربية والاتحادات والمنظمات غير الحكومية بعملية التنسيق والتكامل الاقتصادي من خلال إشراك هذه الجهات في المنظمات العربية الرسمية ذات الاختصاص والعاملة في إطار جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة ولا يقتصر التمثيل فقط على الشخصيات السياسية في هذه المنابر...

- العلاقات الاقتصادية العربية بالأرقام:

لغرض الوقوف على حقيقة العلاقات الاقتصادية العربية، بعد كل ما تقدم،أرى من البديهي أن نستعرض تلك العلاقات بالأرقام لتكون الأساس في قياساتنا في العلاقة بين الدول العربية وبمختلف النشاطات الاقتصادية، حيثيبلغ إجمالي الناتج القومي العربي نحو1195 مليار دولار ومجموع القوى العاملة في البلاد العربية 82.50 مليوناً أي بنسبة 28٪ تقريباً من مجموع السكان، وتعتمد صادرات الوطن العربي بشكل أساس على النفط الذي يمثل 65٪ من الإنتاج النفطي العالمي فضلاً عن الغاز الطبيعي والمنتجات البتر وكيميائية ، كما تعتبر الزراعة الحرفة الاقتصادية الرئيسة في العالم العربي حيث تنتج البلاد العربية عدة محاصيل بمعدل قومي قدره 79.6 بليون دولار[6].

ومع أن الاستثمار المتبادل بين الأقطار العربية يمثل البداية الممكنة والمنطقية للبدء في بناء التكامل الكبير انطلاقاً من التكامل الاقتصادي إلا أن الأرقام والإحصائيات لحجم رأس المال العربي داخل الوطن العربي مازال متواضعا ودون المستوى الطبيعي على أقل تقدير، وفي تقرير لصندوق النقد العربي بلغت التجارة البينية بين الدول العربية نسبة 8.67٪ من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية للعام 2001م والتبادل التجاري العربي البيني بشكل عام لا يزيد في أحسن حالاته عن 11٪من مجموع التبادل العربي العالمي.

ونظراً لصعوبة تحديد حجم الأموال العربية في الخارج بسبب تعدد أشكال الاستثمارات العربية ومناطقها، فضلاً عن السرية الكاملة التي تحيط بكثير من الحسابات البنكية الخاصة تفاوتت التقديرات المعلنة عن حجم الثروات العربية في الخارج حيث نشرت تقارير مالية واقتصادية ومن مصادر مختلفة وبأرقام متفاوتة تقدر ما بين (800- 2400) مليار دولار بعضها استثمارات مباشرة وبعضها ودائع وأموال مهاجرة أغلبها من منطقة الخليج وبسبب مخاوف أصحابها من تداعيات أحداث 11 سبتمبر تم تحويل ما يقارب 400 مليار دولار إلى فرنسا (بينما عادت 3.5 مليار دولار تقريباً إلى السعودية و2 مليار دولار إلى الإمارات العربية وللسبب نفسه، في المقابل لا تتجاوز الاستثمارات العربية البينية حدود 3مليار دولار).

لاشك أن هذه الأرقام والإحصائيات رغم تفاوت تقديراتها تعكس وضعاً اقتصادياً يوصف في أحسن حالاته بأنه غير طبيعي ناتج عن وجود خلل ما في العلاقات الاقتصادية العربية، ولتحديد معالم هذه الإشكالية أو توضيح الصورة الواقعية على أقل تقدير لابد لنا من استعراض موجز للأسس التي قام عليها النظام العربي، فمنذ تأسيس الجامعة العربية عام 1945م مر النظام الاقتصادي العربي بعدة مراحل في حقيقتها تعد محاولات من المسؤولين

العرب لتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية بين شعوب المنطقة وتنمية التبادلات التجارية للوصول إلى نقطة التكامل أو الوحدة كل بحسب نظرته لشكل هذا التكامل وماهية تلك الوحدة.

ومن أهم تلك المراحل أو الخطوات هي التوقيع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957م والتي انبثق عنها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964م وتضم 10 دول عربية، وبعد بضعة أشهر من العام نفسه اتفقت 5 دول عربية على تأسيس هيكل اقتصادي موحد أطلق عليه (السوق العربية المشتركة) وبعد هذه المرحلة التي يمكن أن نصفها بثورة القرارات التي جاءت متناغمة مع شعارات الوحدة والقومية العربية السائدة آنذاك دخل العرب فترة الجمود ابتداءً من العام 1967م وهي مرحلة الهزيمة بمعناها الشامل وبطبيعة الحال لم ينج الاقتصاد من تبعات تلك الفترة حتى توارت كثير من عناوين الوحدة وشعارات التكامل واعتمدت كثير من الاقتصاديات العربية على المساعدات الخارجية استلزمت بعض المواقف السياسية.

ورغم أننا نعيش حالياً مرحلة الانفتاح الاقتصادي وعصر العولمة، والعالم من حولنا يعج بالتكتلات والمنظمات الاقتصادية الفاعلة رغم التباعد والاختلافات الثقافية بينها إلا أنها تمكنت بفضل الإرادة القوية والرغبة الحقيقية من تنفيذ قراراتهم واتفاقاتهم بما يخدم شعوبهم فهناك تكتلات اقتصادية أمريكية وآسيوية وأفريقية تجمعها المصالح مدعومة بسياسات قوية.

في المقابل فشل العالم العربي حتى الآن في التغلب على انقساماته السياسية وإبعاد المصالح الاقتصادية عن تقلبات السياسة العربية ولم تتمكن القيادات من تكوين تجمع اقتصادي عربي حقيقي وفعال إذا ما تجاهلنا المسميات الحالية التي تفتقر لأبسط أشكال الدعم والقوة.

الصناعة العربية واقعها وأهميتها في التنمية:

إن ما أنجزته الاقتصادات العربية مجتمعة في مجال (B&T) ويراد به كل الأنشطة التي تتضمن أعمالاً خلاقةً يتم تبنيها بشكل منتظم بهدف زيادة رصيد المعرفة، بما فيها المعرفة التقانية والإنسانية والاجتماعية وتوظيف هذا الرصيد من المعرفة في استنباط أو ابتداع (devise) تطبيقات جديدة. والمعيار الرئيسي لتمييز (B&T) عن الأنشطة الأخرى ذات الصلة هو وجود عناصر التقييم وتوفر الجانب الاعتباري له بما يمكن من توثيق جدارته. على أساس متوسط نصيب الفرد، وقياساً على عدد البحوث المنشورة في الدوريات العلمية العالمية يقف على مستوى متقارب مع كل من الهند والبرازيل، ومع ذلك فهو يقل خمسين مرة عن المستوى العام لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(7) فضلاً عن ذلك فإن الأبحاث العربية مجزأة ومتناثرة، فالإنجازات البحثية الكويتية لم تستخدم عربياً، وهي غير معروفة في سوريا مثلاً ولا تتماشى مع الطموحات في مصر وتونس. في حين أن الهند والبرازيل لهما أسواق وطنية كبيرة للبحث والتطوير وأن نتائجها أكثر انتشاراً واستخداماً. وأن الأنشطة الصناعية كانت لها آثار مهمة وملموسة على نموالإنتاجية الكلية، والتي يقصد بها إنتاجية العناصر الكلية Total Factor Productivity (TFP) أحد مقاييس التكنولوجيا غير المجسدة، مع عوائد محلية بين (27٪ - 30٪) إلى جانب آثار تناثرت مظاهر التكنولوجيا الأجنبية والمحلية الإيجابية والمهمة على الإنتاجية.

وبينما تمر الاقتصادات العربية بمرحلة صعبة من مسيرتها التي تنطوي على أزمات وتحديات، لا تكمن المشكلة في التحديات وإنما في إدراك حدودها وآلية التعامل مع حيثياتها، والمفتاح الأولي لكل آلية معها هوالتعامل مع المعرفة. وهنا تلتقي هذه النظرة مع قناعات سائدة، من أن التحدي الاستراتيجي الذي يواجه أي بلد في العالم ينبع من البحث الحثيث في المعرفة، في الوقت الذي يحظى فيه نشاط (B&T) باهتمام سطحي في الإنفاق والتمويل والتطبيق وحتى الإعلام.

ففي سنة 1997 استثمر العالم نحو خمسمائة مليار دولار في البحث والتنمية أنفق معظمها في عدد قليل من الدول الصناعية، والكم الكلي للمعرفة العلمية والتقنية في العالم يتضاعف كل سبعة أعوام، في الوقت الذي تبلغ فيه ميزانية (B&T) حدود (3٪) من الناتج القومي الإجمالي لتلك الدول، فالاقتصادات العربية تخصص (2٪) من ناتجها القومي للبحث والتطوير، أي أنها تقع على الحدود والأطراف في مجموعة الاقتصادات النامية وهذه المسالة هي في مقدمة التحديات العلمية والتقنية.

وإذا كانت الاقتصادات العربية تحقق شيئاً من التقدم بالنسبة لنفسها فهي تزداد تخلفاً يوما بعد يوم في عالمها الذي تعيشه. وإلى العام 1984 كان متوسط نصيب الفرد العربي من الدخل ومن الأبحاث متقدماً عن كوريا الجنوبية، بعد هذا التاريخ انقلب الميزان الاقتصادي والبحثي لصالح هذه الأخيرة حتى بات إنتاجها لوحدها يتجاوز سبعة أضعاف الإنتاج المجموعي للوطن العربي في مطلع التسعينيات. وإذا كانت الصين لم تزل تنتظم خلف الوطن العربي في الإنتاجية الطبيعية والإنتاجية البحثية لغاية العام (2000)، إلا أنها في لحاقها المتسارع تجاوزته في غضون هذه السنوات. وإجمالاً أنفقت أكبر ثلاثمائة شركة تقانة معلومات في العالم أكثر من مائتي مليار دولار على (B&T)، وبواقع أكثر من ثلاثمائة ضعف ما خصصه الوطن العربي عام 1997 لهذه الأنشطة البالغ (750) مليون دولار. وفي العام 1998 ارتفع إنفاق شركات تقانة المعلومات بنسبة (13٪) عام 1998 مقابل (0,01٪) في المعدل المناظر للوطن العربي.

ولطالما أكدت المنابر العلمية المختلفة والدراسات الأكاديمية العديدة على أهمية (B&T) في الاقتصاد وفي نموه فضلاً عن دوره في التقدم التقني ولربما منذ عقود، ولكن لم يطرأ إلى يومنا هذا التزاماً جوهرياً بالعلم والتقانة ولم نلحظ إبداعاً تقنياً عربياً سجل عالمياً بما يعود بوفورات تقانية محلية ملموسة.

فصناعة الإلكترونيات والمعلومات والاتصالات لها الدور الريادي المعروف في التنمية الصناعية والاقتصادية فضلاً عن دورها في دفع القطاع الصناعي نفسه وفي نموه. والقدرات العربية في هذه المجالات محدودة وبحاجة إلى شبكة من المؤسسات الاستشارية والشركات التي تتخصص فيها وبما يرتبط مع حاجات المجتمع، وهذه تتطلب بدورها قاعدة بشرية ومعرفية تحمل بذور التغيير الجذري في البنى المؤسسية والاجتماعية. وإذا ما كان القطاع الخاص في غير اقتصاد عربي عاجزاً عن خلق الكتل الاختصاصية اللازمة في العمليات التصميمية للنظم الألكترونية وتطوير محاور نظم الحاسبات، فمؤسسات الدولة والقطاع العام لازالت هي المتصدي الأول وبإمكانها التشديد على تخريج المستويات العلمية المتقدمة ذات الكفاءة وزجها في خلق تلك الكتل. أما شبكات الاتصالات فإن غالبية الاقتصادات العربية قد أنفقت عليها موارد مالية ضخمة وخاصة النفطية منها مقابل اقتصادات أخرى عاجزة عن ذلك بسبب الكلف المرتفعة لنظم الاتصالات ومعداتها وتنتظر من يقترح العلاج العربي المشترك. ومع هذا فعلى جميع الاقتصادات العربية مواجهة مشكلة التعامل مع عملية تحديث ومواكبة التطورات المستمرة عالمياً في قطاع الاتصالات والالكترونيات، وهذا لا تتيسر سبله إلا من خلال توسيع حلقات (B&T) ودعمها في التلقي والتغذية المقابلة وذلك في القطاع الخاص بالمقام الأول قبل القطاع العام الذي يتكرس جهده حالياً في مجالات التعليم العالي والمشروعات الإستراتيجية.

وفي الصناعة الكيماوية تبين غير دراسة مدى التفاعل وعمق الروابط بين (B&T) وبينها، وخاصة في التخصصات الأقرب إلى الحقول العلمية النظرية والعلوم الأساسية وبصفة تشترك معها في هذه الروابط مع الصناعات الإلكترونية سابقة الذكر والصناعات البيولوجية. ولكن دافع (B&T) في الأولى مرتبط بتحسين المنتجات إلى حد كبير وأنه ليس كل المنتجات التي تسعى إلى تحسينها هي لصناعات كيماوية وبيولوجية

بالضرورة فبعضها يتجه نحو الاستخدام الصيدلاني والتقنيات الحيوية مثل الأنزيمات وقسم آخر للصناعات النفطية، وعامل الاقتراب أو الابتعاد بين هذه الحلقات هو(B&T) الصناعي. والتركيبة العربية الحالية والمستقبلية لهذه الصناعات (في غالبيتها) تركز على الأطر العلمية والأكاديمية دونما توظيف كلي أو جزئي للانتقال نحو التطبيق والتركيز على المنتجات النوعية المنافسة خارجياً وإقليميا، ما يعمل على تأخير هذه الصناعة إلى جانب تقادم الأساليب الفنية للإنتاج. فالتركيز ينبغي أن يوجه صوب تحسين المنتجات مع استثمار أي فرصة لتحديث عمليات الإنتاج وكلاهما تحت سقوف الأبحاث التطبيقية، والشيء ذاته ينطبق تقريباً على الصناعات البتروكمياوية.

والصناعات الميكانيكية والكهربائية بشطريها الرئيسين: الآلات والمعدات مثل مكائن الخراطة (TNC) والتفزيز (CNC) ذات السيطرة الرقمية أو الإلكترونية المبر مجة وأجهزة التكييف كافة ومعدات النقل والمحركات (محولات ومولدات...) والروافع والإنشاءات المعدنية؛ وصناعة الأجهزة الكهربائية والسلع الاستهلاكية المعمرة (المنزلية والمكتبية)، هذه الصناعات التحويلية سعت اقتصادات عربية لبنائها والاعتماد على الذات بدل استيرادها مثل مصر والعراق والجزائر وتونس والمغرب وفي صناعة معدات النقل والآلات الزراعية والعدد مثل سوريا والسعودية والأردن وغيرها. وجميعها لم يرق إلى تحقيق منافسة إقليمية أوعالمية عدا تغطية جزء من الاحتياجات المحلية والإقليمية في بعض المجالات بنسب ونوعيات لا مجال للخوض فيها هنا سوى تأكيد السبب في الحالتين هو غياب الأنشطة العلمية الفاعلة لجهود (B&T) الصناعي، فبقيت صناعات استهلاكية غير قادرة على التحول إلى صناعات رأسمالية أو أن تنمو إلى شركات عالمية، وجميع الآراء تتفق على أن التقليد ليس بذي حضور في معدلات النمو الصناعي لقيمته المضافة.

ففي الصناعات الغذائية وجد أن (B&T) العنصر الأساس للتطور التقني واستخدمت مؤشراتها كمؤشرات على المستويات التقانية لعينة صناعات في ستة بلدان في الاتحاد الأوربي. وأن ناتج هذه الأنشطة من الإبداعات المرتبط كلياً بالتغير التقني قد عدّ قوة لخلق الثروة في هذه البلدان المتقدمة صناعياً وخدمياً. في حين لا زالت الاقتصادات العربية تسعى لتحقيق أهدافها في تغطية الحاجات الأساسية في الوقت الذي تزايدت فيه مخاطر الفجوة الغذائية مع تزايد اتساعها مهددة الأمن الغذائي بمصير مجهول.

وفي قطاع الخدمات استمرارية عزلة منظومة (B&T) عن الخدمات الصحية والبيئية وتحسين شروط الحياة والتقنيات الطبية وهنا تلتقي الصورة مع مؤشرات التنمية البشرية ومضامينها ، وتفتقر صناعات النقل للمراكز المتخصصة وتقتصر على المؤتمرات والاتفاقيات وتعرض قطاع التشييد لفقدان ضبط الجودة في أحيان كثيرة، ومع تزايد أعداد الاستشاريين والمقاولين ومراكز الأبحاث تزداد الحاجة معها إلى أنشطة (B&T) هادفة إلى المعلومات عن السياسات البحثية فيها وكيفية تفعيلها باتجاه الحد من اتساع فجوة الإسكان في كل من العراق والأردن ومصر واليمن والمملكة المغربية والجزائر. وحتى على صعيد الدراسات والأبحاث عن (B&T) لا يكاد الباحث العربي يقف على دراسات معمقة لعلاقتها بالبنى الإنشائية مع أسواق السكن كما في تركيا مثلا وغيرها.

رغم أن الوطن العربي قد سبق أوروبا في التكوينات الرسمية إلا أن شعوب المنطقة لم تصل إلى مرحلة الحصاد التي بلغتها الشعوب الأوروبية منذ فترة وأخذت تجني ثمار قراراتها حيث احتفلت مع مطلع شهر ماي من سنة 2004 بالوصول إلى الصدارة الاقتصادية في العالم حيث انضمت 10 دول أوربية للاتحاد الأوروبي الذي لم يتأسس إلا في العام 1957م أي بعد 12 عاماً من تكوين جامعة الدول العربية وأصبح الاتحاد الأوروبي حالياً يضم 25 دولة أوروبية رغم الاختلافات اللغوية والصراعات التاريخية بينها والاختلافات الثقافية أصبحت أوروبا الكتلة الاقتصادية

الأول في العالم والكتلة البشرية الثالثة بعد الصين والهند، في المقابل تمتلك الدول العربية مقومات العمل المشترك وتجمعها قواسم متعددة وروابط متأصلة، ورغم وجود المواثيق والاتفاقيات الاقتصادية التي تنص على تدعيم العمل المشترك وتسهيل الحركة التجارية بين الدول العربية وتحييد العمل الاقتصادي وإبعاده عن الخلافات السياسية إلا أنها لم تتمكن من الوصول للمستوى الطبيعي أو المقبول في مسيرتها نحو الوحدة الاقتصادية أو التكامل لوجود عدة معوقات وموانع تعترض طريقها نستعرضها بشكل عام كما يأتي:

أولاً: اختلاف المكونات السياسية حيث تتعدد النظم السياسية الحاكمة في الوطن العربي بشكل فارق في الأسس وبالتالي تختلف أولوياتها وفقاً لخلفيات واهتمامات الطبقة الحاكمة، فأبجديات البناء الملكي تختلف عنها في البناء الجمهوري وأهداف الاقتصاد الحر يختلف كلياً عن الاقتصاد الموجه وكذلك أولويات النظام الوراثي لا تتفق مع أولويات النظام الثوري، وتبعا لهذه الاختلافات الأساسية في التركيبة السياسية الحاكمة في كل دولة تعمل الأجهزة التنفيذية وترسم خططها وتأسس هياكلها بما تمليه المصلحة العليا للنظام في كل بلد، وهذه الإشكالية تكاد تنعدم بين الدول الأوروبية في الوقت الحاضر على وجه الخصوص حيث اختارت الشعوب في تلك الدول النظام الديمقراطي التعددي القائم على الحرية والمساواة تحميه قوانين صارمة شاملة يخضع لها الجميع ولذلك تتشابه مكونات أعضاء الاتحاد الأوروبي وينعكس هذا الوفاق على قرارات الاقتصاديات الأوروبية وسياساتها التي أصبحت تسلك طريقاً واحداً وتسعى إلى هدف موحد ، وإذا ما تتبعنا المحاولات العربية السابقة في سبيل التكتل والوحدة فإن مصيرها يتراوح بين الفشل والجمود لأن أغلب الالتزامات والاتفاقيات لا تُرى إلا على الورق بسبب غياب الإرادات الحقيقية.

ثانياً : يتمثل في وجود الأنظمة والقوانين الاقتصادية المحلية المعيقة لتحرك رأس المال العربي بل الطاردة للاستثمار (رغم وجود بعض خطوات الإصلاح الاقتصادي في بعض الدول) وغياب المرونة في أساس النظام المحلي فضلاً عن الاختلافات الجذرية بين النظم الاقتصادية المعمول بها في كل دولة عربية وتفاوت مستويات الحماية الجمركية بين الدول والتي تصل إلى حد الاصطدام فضلاً عن تخلف البناء الهيكلي للعملية الإنتاجية مما يجعلها قاصرة في مواجهة الاشتراطات الدولية.

ثالثاً : استشراء الفساد المالي ورسوخ البيروقراطية وتعدد مراكز المراقبة على تحرك الاستثمار وصعوبة الإجراءات الإدارية، والعائق الرابع في ضعف البنية التحتية لكثير من الدول العربية وتخلف الموجود منها وعجز الدولة عن توفير المتطلبات الأساسية للعمل الاقتصادي والعائق أوالمانع الخامس فيتمثل بالظروف السياسية الداخلية أو الإقليمية كالنزاعات المسلحة في السودان أو انعدام الاستقرار السياسي بمصر و تونس و ليبيا والحروب الإقليمية المجاورة لمنطقة الاستثمار (العراق) حيث يتعدى أثرها السلبي إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي فهناك تزايد في نسبة البطالة (17٪ بشكل عام في الوطن العربي) وفي بعض الدول العربية وصلت نسبة البطالة إلى 25٪ فضلاً عن تدني مستوى المعيشة والقضاء على البنية التحتية للدولة وانتشار الفقر وتوابعه الاجتماعية ، أما إذا أردنا أن نستعرض المعوقات العربية لقيام التكامل الاقتصادي العربي وبشكل تفصيلي فيمكن إجمال ذلك كما يأتي* :

1- عدم توافر الإرادة السياسية لدى معظم الأقطار العربية في إقامة تجمع تعاوني اقتصادي عربي، وعدم وجود فلسفة واضحة لهذا التعاون والتكامل.

2- انخفاض قابلية البلدان العربية النفطية تقديم المساعدات والقروض الميسرة إلى البلدان الأقل ثراء، مع تباين شديد في مستويات النموبين الأقطار العربية.

3- ضعف آليات تنفيذ القرارات، وغياب صفة إلزامية التطبيق، مع افتقار نصوص الاتفاقيات إلى الدقة في تحديد الهدف والوسيلة وحتى الصياغة التي غالباً ما تتضمن ثغرات تسهل على الدول الأعضاء التنصل من التزاماتها تجاه الاتفاقيات.

4- ضعف الأجهزة التي تشرف على العمل العربي المشترك وتداخل صلاحياتها.

5- ضعف الروابط التجارية والصناعية، وضعف الدعم المالي، وغياب الثقة في قطاعات الأعمال، مع غياب شبه تام لتنسيق السياسات الخاصة بدعم التجارة والتنمية.

6- وجود أنظمة وقوانين اقتصادية محلية معيقة لتحرك رأس المال العربي داخل المنطقة العربية، وتفاوت مستويات الحماية الجمركية، وغياب جهاز إعلامي فاعل لجلب الاستثمارات الأجنبية.

7- تخلف البناء الهيكلي للعملية الإنتاجية، واعتماده على عدد محدود من السلع والمواد الخام والمنتجات الزراعية الأولية.

8- انتشار الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة، وما له من انعكاسات خطيرة، خاصةفي مجال ترقية الاستثمار.

9- ضعف البنية التحتية، وذات قواعد إنتاجية ضعيفة، وصناعات مرتكزة على ثقافات مختلفة، وذات إنتاجية متدنية، مع عدم استقرار اقتصادي لمعظم البلدان العربية يميزه التضخم، وعجز ميزانية الدولة، وعجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

10- تخلف كبير في مجال الاستثمار في ميدان البحث العلمي والتنمية البشرية.

11- افتقار أسواق المال العربية إلى الفلسفة والمنهج الفكري الاقتصادي الذي يحدد لها إطار العمل والتحرك، زيادة على ضعف الأطر القانونية والتشريعية التي تحكم أصول وقواعد هذه الأسواق.

12- كثرة القيود غير الجمركية (الفنية، والإدارية، والنقدية، والمالية..) وكذا الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية (رسوم الطوابع، ورسوم القنصليات، ورسوم المرور...)، هذه القيود التي تؤثر في قيمة السلع وكلفتها، وبالتالي على حرية حركتها بين أسواق الدول العربية.

13- إرتفاع تكلفة نقل السلع، وعدم توفر وسائل نقل منتظمة تشكل عائقاً أمام تطور التجارة العربية البينية.

14- تشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، ونقص في المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات التجارية، وعدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية.

15- اختلاف النظم السياسية، ومخاطر أوضاع عدم الاستقرار السياسي، وكذلك الميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية، وضعف العلاقات العربية البينية وتدني مستوياتها، وغياب الديمقراطية، مع تفاوت مستوى التطور السياسي والاجتماعي بين الدول العربية.

16- انعدام الثقة بين الدول العربية وحالة الخوف والتوجس في العلاقات العربية- العربية، مع تأثير الهيمنة الخارجية التي منعت بعضها أن تكون سيدة قرارها.

17- وجود مشاريع أخرى بديلة للتعاون العربي، كالشرق أوسطية، والأورو- متوسطية والتي انطوت تحتها معظم الدول العربية.

18- نقص الحرية، وغياب التمثيل والمساءلة، وضعف التمتع بالحقوق السياسية لدى المواطن العربي.

الخاتمة :

إن المستقبل لا يقدم نفسه على طبق من فضة، بل يجب على الإرادة العربية الفاعلة القادرة على التغيير والإنجاز أن تكون جزءاً أساسياً من الواقع العربي القادم، تحدد أهدافها وتعمل على إنجازها من خلال رؤية إستراتيجية متكاملة تربط بين الواقع والمستقبل بكل تحدياته وأزماته ومخاطره. فإن لم يخطط العرب لمستقبلهم فسوف يخططه لهم الآخرون، وكل بديل من البدائل ينطوي على ثمن وتكلفة، وأي مستقبل يختاره العرب يستدعي دفع الثمن، فهم مدركون تمام الإدراك أن مواجهة مخاطر العولمة هي مسألة يصعب تحقيقها دون معالجة الاختلالات البنيوية للاقتصاديات العربية في إطار العمل العربي المشترك، وأن الاختيار الحاسم يتمثل في وحدة اقتصادية بوصفها طوق النجاة من الأخطار التي تهدد مجمل الدول العربية مستقبلاً. وأن المطلوب مشاركة العرب كأفراد وجماعات وأحزاب وحكومات ورجال أعمال وأكاديميين ومثقفين في العمل من أجل وضع القواعد والأسس لتكوين سوق اقتصادية عربية.

وعلى الرغم من أن مشروع التكامل الاقتصادي العربي تصادم مع معوقات وانتكاسات حالت دون تحقيقه، ارتبطت بعوامل كثيرة مثلما أسلفنا الذكر، إلا أن الدول العربية لا يمكنها البقاء بمعزل عن التطورات التي تفرضها المنظومة الاقتصادية العالمية، فهي مجبرة للدخول في هذه الفضاءات التي تفرضها العولمة والتعايش معها. وما دخولها الانفرادي والاندفاعي ضمن شراكات أمريكية وأوروبية إلا دليل على هذا، وتكريس لمسعاها في اندماج حقيقي ضمن الاقتصاد العالمي. فالدعوة الأمريكية للشرق أوسطية، والدعوة الأوروبية للمشاركة الأورو-متوسطية نابعتان من التنافس الحاد بينهما على المنطقة العربية. ومهما كثر الحديث، وتعارضت رؤى المعارضين والمؤيدين لمشروع الشراكة، فإن مستقبل التجارة العربية سيكون أفضل مما كان عليه خلال العقود الماضية، نظراً لما لهذه الشراكة سواء مع أمريكا أو مع الاتحاد الأوروبي من دور في تحريرها نظرياً، وإذا ما سيكون هذا التحرير دافعاً وسلوكاً يدفع بالتجارة العربية البينية نحو التقدم الفعلي مستقبلاً إن أحسن العرب التصرف، أم إنه سيساهم في تشتيت البيت العربي وإضعاف مستوى التبادل التجاري البيني، وبالتالي يقف عائقاً أمام الوحدة الاقتصادية العربية.

قائمة الهوامش

1. محمد أحمد إسماعيل علي، دور المثقفين في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع التطبيق على مصر، الدار العربية للنشر و التوزيع، سنة 2005، القاهرة .
2. محمد جمال مظلوم، الحروب الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين: كراسة إستراتيجية صادرة عن مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، الأهرام، عام 2001م، القاهرة.
3. منصوري الزين،دور الاستثمارات العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الخامسة: العدد 34: 2007، الجزائر.
4. نوفل قاسم علي الشهوان،فجوة البحث والتنمية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وانعكاساتها عربياً، من بحوث مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، سنة 2001، العراق.
5. مركز دراسات الوحدة العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1989:ص 318–320
6. شريط عابد، التحولات الاقتصادية الراهنة ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد30 /أيلول 2006، الجزائر.

7- UNESCO.Statistical year book 2004,Paris.

❖World Investment Report 2002,FDI inflow and real. UNCTAD.